

وفق الفقرة (2) من توصيات الاجتماع الخامس للجنة العامة مفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين وممثلي الهيئات المستقلة في الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، ونصها " تأييد مقترح المملكة العربية السعودية بإنشاء آلية لتقديم مشاريع القرارات التي ستعرض على مؤتمر الدول الأطراف بالاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، وبموجبها تقوم الأمانة العامة بتعميم أية مشاريع قرارات قبل شهر من أعمال المؤتمر لتمام مناقشتها من قبل لجنة الخبراء قبل يوم من أعمال المؤتمر أو حسب ما تقتضيه الحاجة، على أن تتم مناقشة مشروع القرار والالية خلال اجتماع لجنة الخبراء قبل أعمال الدورة الخامسة برئاسة دولة فلسطين." تم عقد الاجتماع السادس للجنة قبل يوم من أعمال الدورة الخامسة للمؤتمر، ولم يصدر عنه تقرير.